

A

Distr.
GENERALA/C.1/46/25
6 December 1991

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة



جامعة الأمم المتحدة

DEC 9 1991

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الأولى

البند ٦٧

تعزيز الامن والتعاون في منطقةالبحر الأبيض المتوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ موجهة
 إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية
 العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بان أحيل إليكم نسخة البيان الصادر عن اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي
 والتعاون الدولي بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بشأن البيانات الصادرة عن كل
 من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكذلك فرنسا .

أغدو ممتناً لو تكرّمتم بتفعيم هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الأمم
 المتحدة .

(توقيع) الدكتور على أحمد الحضيري
 الممثل الدائم

مرفق

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي
والتعاون الدولي

أطلقت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على البيانات المادرة عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكذلك فرنسا .

وبعد أن تمت دراسة هذه البيانات تؤكد اللجنة على ما يلي :

أولاً : أكدت ليببيا علينا وتعيد ذلك أمام الرأي العام العالمي أن سياستها تناهض كافة أشكال الإرهاب وكافة العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء وأنها لم ولن ترتبط بأية مجموعة منها كانت مسمياتها تقوم بهذا العمل غير الإنساني ، لأن ليببيا ذاتها كانت ضحية للإرهاب وأن العالم سيتأكد يقينا وبشكل عالمي محدد وواضح من هذه السياسة .

كما أن الجمهورية الليبية تذكر ب أنها لن تسمح باستخدام أراضيها أو مواطنها في عمليات إرهابية .

ثانياً : يرغم ما انتطوت عليه بعض البيانات من لغة غير ودية فيان ليببيا اكتشاعها بأن العدل في العالم هو شيء واحد تود التذكير بأن السلطات الليبية المختصة قد تسللت نز الاتهامين الموجهين لمواطني ليببيين من كل من رئيس هيئة المحلفين العليا المقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة والثائب العام للمملكة المتحدة وكذلك البيان الفرنسي المتعلّق بطايرة دي سي ١٠ الفرنسية ، وأن ليببيا سوف تتعامل مع المستندات المذكورة بروح إيجابية بقاء .

ثالثاً : وفي هذا الصدد قامت ليببيا بمخاطبة المدعين سالف الذكر وبموجب كتاب رسمي صادر عن قاضي التحقيق المكلف من قبل السلطات المختصة طالبا فيه إمسا الأطلاع على محاضر التحقيق المتعلقة بالحادث المؤسف لطايرة بيان أمريكان ١٠٣ التي سقطت فوق لوكربي أو بتحديد موعد للقاء مع المدعين المذكورين لمباشرة ما يلزم من تحقيقات وصولا للحقيقة .

رابعاً : ان كافة الطلبات التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكذلك الجمهورية الفرنسية سوف تلقى كل عناء حيث ان السلطات الليبية المختصة ستقوم بفحصها والتعامل معها بكل جدية وبما يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية بما في ذلك حقوق السيادة وأهمية تحقيق العدالة للمتهمين والضحايا .

وأن ليبيا ترحب بإمكانية حضور لجنة من رجال القانون العرب والدوليين لمتابعة سير التحقيق .

خامساً : أن ليبيا تنتظر بإيجابية للانفراج الدولي وما أشاعه من مناخ يرمي بالسلم والأمن الدوليين ويؤدي إلى بروز نظام دولي جديد تتساوى فيه جميع الدول ويتم فيه احترام حرية الشعوب و اختياراتها وتتأكد فيه مبادئ حقوق الإنسان وشريعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .
